جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

المستوى: السنة الأولى ماستر
التاريخ:2025/01/18 تخصص: القانون العام - س1-
الزمن: 11:00←12:30

الامتحان النظامي في مادة قانون القانون الإداري المعمق

الجزء الأول: ناقش منهجيا و بإيجاز مضمون الفقرة 10نقاط

شهد القانون الإداري العديد من التحولات العميقة التي أثرت عليه من حيث اعتباره قانونا للسلطة بالأساس بفعل العديد من المستجدات، و ذلك بالتأثر ببعض المقومات ذات الارتباط الوثيق (مقومين أساسيين اثنين) بذلك القانون.
ناقش مدى تأثر تلك المقومات و تأثيرها على مضمون القانون الإداري و جوهره...؟.

الجز الثاني: أجب على السؤالين التاليين:...10 نقاط

1-تعد جائحة كورونا من أخطر ما اجتاح العالم صحيا مؤخرا، و قد واجهت الدول العديد من الصعوبات في كيفية التعامل معها على صعيد الآليات القانونية لأجل تبرير مشروعية الإجراءات الصادرة عنها الماسة بشكل خطير بمنظومة الحقوق و الحريات الفردية...كيف ذلك ؟....05 نقاط.

2- أعتبر مفهوم "الدولة – الشريك" من بين المفاهيم الأساسية التي قامت عليها دولة الحداثة لأجل الإصلاح الإداري لاسيما على صعيد الجماعات المحلية، في ظل عدم مواكبة المنظومة التشريعية للمستجدات الراهنة...كيف ذلك ؟....05 نقاط.

بالتوفيق.....أستاذ المادة: أ.د/ دريد كمال

الجواب النموذجي للامتحان النظامي في مادة قانون القانون الإداري المعمق

الجزء الأول: ناقش منهجيا و بإيجاز مضمون الفقرة 10نقاط

المغزى من طرح السؤال الأول في تلك الفقرة تكمن في مقدرة الطالب(ة) على استخلاص المقصود من المقومات (**المبادئ)** و ليس الأسباب او العوامل (بفعل العديد من المستجدات...) **ليست مطلوبة (تطور وظائف الدولة – فكرة الظروف الاستثنائية)** زيادة على تحديد أهم مقومين (مبدأين) من تلك المبادئ التي أثرت على تلك التحولات العميقة للقانون الإداري كقانون للسلطة العامة و هما: -مبدأ قابلية القانون الإداري للمرونة و التطور **(أولا)** - قابلية المرفق العمومي للتكيف **(ثانيا)**

ضرورة تقديم شرح وجيز لكلا المبدأين في ظل ما تمت دراسته**.....من 6.5 نقاط.**

ضرورة احترام منهجية الإجابة (مقدمة مع طرح الإشكال – خاتمة – مبحث1 – مبحث2)**.....من 3.5نقاط.**

الجز الثاني: أجب على السؤالين التاليين:...10 نقاط

الجواب الأول:....من 05 نقاط.

التطرق بإختصار وجيز (دون إطالة) لأهم الآليات التي وضعها مجلس الدولة الفرنسي للسلطة التنفيذية كتبرير للجوء لتطبيق الضروف الاستثنائية

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى وباء كورونا كأهم نموذج ساهم في بلورة العديد من المفاهيم القانونية الحديثة ذات الصلة بفكرة الظروف الاستثنائية، حيث و امام شبه الفراغ القانوني الذي يكون أساسا قانونيا تستند إليه الدولة في تصديها لأي أزمة صحية تواجهها، مما يحتم عليها استخدام سلطاتها بشكل واسع من جهة، و حتمية تقييد منظومة الحقوق و الحريات الفردية من جهة أخرى، من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات الاحترازية و الوقائية التي تمس الحقوق و الحريات الفردية المكفولة قانونا بهدف حماية الصحة العمومية

إلا ان القضاء الإداري حاول أن يوازن بين تلك السلطات الاستثنائية المتعاظمة اتجاه التراجع الكبير في منظومة الحقوق و الحريات الفردية من جهة، حيث أضفى المشروعية الاستثنائية على تلك الإجراءات الإدارية التي لا تستند إلى نصوص دستورية و تشريعية تخول إياها ممارستها في نطاقها المشروع في ظل وجود فراغ دستوري و تشريعي يكفل عملية تنظيم مثل هذه المستجدات التي لم يشهدها العالم من قبل، و هو الدور الذي اضطلع به القضاء الإداري بشكل متوازن نسبيا من خلال ضرورة تعويض الأفراد جبرا للأضرار التي لحقت بهم من جراء انتهاك حقوقهم و حرياتهم، و كذا عدم ابطال تلك الإجراءات و التصرفات التي لا سند دستوري أو قانوني لها و بالتالي إدخالها لحيز المشروعية الاستثنائية تأسيسا على حالة الضرورة الملحة التي فرضتها مستجدات لا مثيل لها في ظل الأوضاع العادية

و من بين اهمها : - التفسير الواسع للنصوص الدستورية و التشريعية: - الترخيص للسلطة الإدارية لمخالفة التشريعات النافذة و إقرار اختصاصات موسعة لها- مبدأ جوهري المتمثل في عدم إمكانية الإدارة العمومية الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية....

الجواب الثاني:....من 05 نقاط.

- ضرورة الإشارة باختصار لمفهوم الدولة – الشريك و ظهوره و تطوره.... و مبررات التحول من التسيير الإداري المنفرد إلى التسيير التشاركي...

- ضرورة الإشارة إلى التأسيس الدستوري للمبدأ على صعيد الجماعات المحلية (المواطن – المجتمع المدني).....

- ضرورة الإشارة إلى عدم قدرة النصوص القانونية ذات الصلة بالجماعات المحلية (أهمها قانوني الولاية و البلدية) إلى عدم مسايرتها للمستجدات الحالية....